

Dr. Abdulkarim Alkandari

Member of National Assembly

State of Kuwait



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

د. عبد الكريم الكندري

عضو مجلس الأمة

دولة الكويت

27 ديسمبر 2020

المحترم،

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم اليكم باقتراح قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979م. في شأن الخدمة المدنية، مشفوعة بمذكرته الايضاحية. يرجى التفضل بعرضه على مجلس الأمة مع إعطائه صفة الاستعجال.

مقدمو الاقتراح

- 1- د. عبد الكريم الكندري
- 2- أسامة عيسى ماجد الشافعي
- 3- د. عبد العزيز طارق الصقبي
- 4- فايز غنام الجبرور
- 5- سرفند خليفة الكليفة

يذاع لي جدول أعمال الجلسة القادمة
بحال إن لجنة السؤراء التشريعية والقانونية
مع إعطائه صفة الاستعجال

2020/11/27

State of Kuwait



دولة الكويت

اقترح بقانون

بإضافة مادة جديدة برقم (١٤مكرر)

إلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (١١٦) لسنة ١٩٩٢ في شأن التنظيم الإداري وتحديد الاختصاصات والتفويض فيها،
- وعلى المرسوم بتاريخ ٤ / ٤ / ١٩٧٩ في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته، وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

يضاف إلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية مادة جديدة برقم (٤مكررا) نصها الآتي:

مادة ١٤ مكرر:

" مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة يكون شغل الوظائف ذات الصفة القانونية وفقا للضوابط والمسميات المحددة بالجدول المرفق بهذا القانون. ويصدر الوزير المختص بناء على موافقة مجلس الخدمة المدنية الدرجات المقابلة والربط المالي وفتات العلاوات المقررة لكل درجة منها".

State of Kuwait



دولة الكويت

(المادة الثانية)

يصدر قرار من الوزير المختص خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون، بقواعد وإجراءات المسمى والدرجة الوظيفية لشاغلي الوظائف التي يتوافر في شاغليها أحكام هذا القانون بالجهات الحكومية.

(المادة الثالثة)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(المادة الرابعة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

نواف الأحمد الصباح

State of Kuwait



دولة الكويت

جدول شغل الوظائف ذات الاختصاص القانوني

المجموع	الزيادة	مكافأة المستوى الوظيفي القديمة	المستوى الوظيفي
٤٤٠	٢٤٠	٢٠٠	مستشار
٣٨٠	٢٠٠	١٨٠	اختصاصي أول قانوني
٣٢٠	١٦٠	١٦٠	اختصاصي قانوني
٢٦٠	١٢٠	١٤٠	باحث أول قانوني
٢٠٠	٨٠	١٢٠	باحث قانوني
١٤٠	٤٠	١٠٠	باحث مبتدئ قانوني

في جميع الأحوال يجب أن تكون الدرجة العلمية للمعين أو ما يعادلها في مجال الدراسات القانونية بكلية الحقوق أو الحقوق والشريعة.

State of Kuwait



دولة الكويت

المذكرة الايضاحية

للاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (١٤ مكرر) إلى المرسوم

بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية

حرص الدستور على النص في المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي على تأكيد مبادئ تحقق بها البناء الأساسي للدولة منها ما ورد في المادتين (٢٩ ، ٢٦) إن الوظيفة خدمة يستهدف القائمون عليها المصلحة العامة والمادة (٢٩) بتقرير بمبدأ المساواة القانونية في الحقوق والواجبات في المراكز القانونية لشاغليها. وتطبيقا لهذه المبادئ صدر المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية متوجة لهذه الحقوق في نطاق المساواة بين شاغلي الوظائف ذات الطبيعة القانونية وما يستحقه شاغلها من حقوق وتفرضه عليه الوظيفة من مسؤوليات تتوافق مع ما تحقق لهم من الكفاءة ويحصلوا عليه من خبرة. وبالنظر إلى ما استظهر من التطبيق العملي لأحكام القانون حق اصدار العديد من القرارات سواء من مجلس الخدمة المدنية أو ديوان الخدمة بمسميات وحقوق وشروط متباينة لشغل الوظائف ذات الطبيعة القانونية وجاء في صدارتها استعمال مسمى كبير اختصاصي قانوني بديلا عن مسمى مستشار والذي جرى العمل به لدى العديد من الهيئات والمؤسسات والإدارات المختلفة بالدولة. لذلك وتصويبا لهذا الوضع وتحقيقا للمساواة بتوحيد مسمى الوظيفة الواحدة بين جميع قطاعات الدولة وأجهزتها الإدارية خاصة في مسمى مستشار بديلا عن كبير اختصاصي قانوني في جميع الجهات الحكومية. وتحقيقا لذلك كان هذا الاقتراح بقانون حيث نص في المادة الأولى منه على إضافة مادة جديدة برقم (١٤ مكرر) إلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ المشار إليه بما يحقق توحيد مسمى مستشار بين جميع الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة وفوض الوزير المختص بناء على موافقة مجلس الخدمة المدنية تحديد الدرجات المقابلة والربط المالي وفتات العلاوة المقررة لكل درجة وجاءت المادة الثانية بالتزام سائر الأجهزة بالجهاز



State of Kuwait

دولة الكويت

الإداري للدولة بتعديل مسميات شاغلي وظيفة كبير اختصاصي قانوني إلى مستشار خلال
ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بالقانون مع إلغاء كل نص يخالف أحكامه.

الفصل التشريعي السادس عشر دور الانعقاد الأول